



خطاب العرش

وجه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني خطابا إلى الأمة بمناسبة الذكرى الثانية والثلاثين لاعتلاء جلالته عرش أسلافه المنعمين .
وفي ما يلي النص الكامل لهذا الخطاب :

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه
شعبي العزيز،

طلعت علينا شمس هذا اليوم بذكرى مشعة بأنوار الأمل وبوارق الأمان، طافحة بأغنى الدلالات وأسمى المعاني، ذكرى عيد العرش المجيد، التي يفتر ثغرها كل سنة عن حب وطيد رسخته القرون بينك شعبي العزيز وبين أسلافنا وأحكمت رباطه المتين سنوات عهدنا التي نحتفل اليوم بذكرها الثانية والثلاثين، رباطا شددنا أنا وأنت إليه في انسجام تناغم معه قلبانا وتنامى فيه بين جوارحنا حبك الذي نشأنا عليه منذ فجر صبا. فلنحمد الله على ما أولانا من كريم عطائه وما طوق به جيدنا من جزيل نعمائه، وفي الطليعة نعمة هذا الحب الموصول في كنف الاستمرار ومنه الأمن المنشورة علينا أرديته في ظل الاستقرار، مما جعل ذكريات عيد العرش تتشابه وهي تتلاحق وتشتبك سنواتها بالأحضان وتتعانق وما جعلنا نودعها كل سنة ونحن أشد ما نكون غبطة وحبورا متطلعين لاستقبال مثيلتها ونحن أكثر ارتياحا وسرورا.

لقد اعتدنا - شعبي العزيز - أن تستوقفنا ذكرى عيد العرش على عتبتها لنستعرض أهم ما أنجزناه في السنة الماضية، ولنتزود من مغزاها نفسا جديدا يساعدنا على إنجاز المزيد في السنة الموالية. فالاحتفاء بهذا العيد مناسبة تتاح لنا للآذكار وفرصة نهتليها للتبصر والاعتبار. إنها وقفة في لحظة موقوتة من الزمن ننقطع فيها لتصرف فعلنا في جميع الأزمنة، انطلاقا من ماضينا التليد مشرق الصفحات ومروا بحاضرنا الحافل بالمنجزات واستشرافا لمستقبلنا الواعد بالعطاءات.

وبهذا الربط بين الأزمنة والعهود، يسجل احتفالنا كل سنة استمرار حركية تاريخية شاء لها الله أن تمتد على طريق التشييد والنماء، ولا تتوقف ولا تزول، وأن تظل دائبة في سيرها لا تزيع عن أهدافها ولا تحول، قوامها حب بين الراعي والرعية، متجذر ثابت الأصول وسرها عهد على الوفاء المتبادل مصون وموصول.

وإذ نحتفل بالعرش مؤسسة المؤسسات، نستحضر في كل ذكرى ما يرمز إليه من معان سامية ومثل زاهية، وما يحتضنه من قيم تاريخية هي التي جعلت من المغرب ما هو عليه، جعلت منه بلدا متميزا بهويته الأصيلة، غنيا بخصوصياته المتجددة منها والأثيلة، بلدا له في الحاضر وبين الأمم المعاصرة المكان الوطيد كما كان له عبر ماضيه الضارب في القدم تاريخ مشيد ومجيد.

لذا فمن حقك - شعبي العزيز - أن تفخر بعرشك الماجد هذا وقد قاد كفاحك عبر العصور



وسجلت وراء قيادته ما أغنى تاريخكم بأنصع الصفحات وأزكاها، وما ميزه برائع المنجزات وأسمائها، مما اندمج فيه قلبان في قلب وما أصبح يعرف في تاريخنا الحديث بالتحام العرش والشعب .

فإذا كان الملوك الذين تعاقبوا على هذا العرش منذ اثني عشر قرنا قد كتبوا جميعا مع شعبهم سجل الأجداد والمفاخر، مما جعل هذا العرش يورث كابرا عن كابر، وما ميز شعب المغرب بقيمة تاريخية ازدان بها بين الشعوب والأمم، وما جعل الأجيال المتعاقبة تفخر بتاريخها الذهبي في إباء وشمم، فإن جدودنا الأقربين الملوك العلويين الذين توارثوا هذا العرش منذ ما يقرب من أربعة قرون قد تحملوا أعباء المسؤولية في ظروف عصيبة تسنموا فيها ذروة العرش رسل إنقاذ لوضعية الضياع والشتات، محررين للديار وحامين للذمار وموقفين ما أمكنهم زحف الاستعمار . إن مهمتهم لم تكن مجرد تشریف وإنما اضطلعوا برسالة تكليف ليس من السهل الاضطلاع بها ولا من الميسور تحمل أعبائها وعواقبها، وهكذا تابع الأسلاف يسلمون المشعل متقدا إلى الأخلاف .

وعندما وصل المشعل إلى والدي المرحوم محمد الخامس طيب الله ثراه، كان الوضع المغربي في أسوأ حال، وكانت تتأبب الجميع المخاوف على الحاضر والمصير والمآل . وفي هذا الوضع المخيف ولدنا نحن ونشأنا، وللتغلب على أخطاره المحدقة من كل جانب جاهدنا بجانب والدنا وكافحنا متحملين في سبيل ذلك من ضروب المكاره والتضحيات ما نعهده من الله مجرد ابتلاء، وما نحتسب له عنده سبحانه أصدق الجزاء . وقد شاء العلي القدير أن لا تغمض لوالدنا في دار الخلد عيناه وأن يثوب إلى ربه ومولاه قبل أن يرى الشعلة متوهجة متوقدة الأوار، ساطعة الأنوار، وأن يرى المغرب وهو يعود إلى عهد السيادة والاستقلال، مستدبرا فترة أربعين سنة كانت في تاريخ هذه البلاد مطردة السيادة، مجرد حادث سير لم تكن معه شعبي العزيز ليضعف إيمانك بقضيتك أو يلين أو تحبوا إرادتك لنصرتها أو تستكين .

وعندما ألقى الله إلينا بالمسؤولية العظمى، واثمننا على مقابلتك، وكتب لنا أن نفتقد عرشا اقتعده الأعلام الماهدون وتبوأه المجاهدون الصامدون، استشعرنا عظم المسؤولية أكثر من كل وقت مضى، وتوطد لدينا العزم على أن يكون عملنا لصالحك شعبي العزيز، امتدادا لعمل أسلافنا الأماجد الأقربين تاريخيا منهم والأباعد، ليستمر المشعل متقدا وهاجا والعطاء مدرارا ثجاجا .

وطيلة ما ينيف على ثلاثة عقود من عهدنا، عرفنا معا شعبي العزيز الانتصارات والنجاحات، واعترضتنا الأزمات والصعوبات، فلم تسبب الأولى لنا شعور الزهو والبطر، ولم تثننا الثانية عن عزمنا الموصول لاقتحام طريق النصر والظفر، والحصيلة الناتجة عن ذلك كله، ولله الحمد إيجابية، وهاهي آثارها وحسناتها على المغرب جليلة بادية .

إن أمتنا التي أقامت دولتها منذ أزيد من اثني عشر قرنا في استمرار مشهود، ووقفت شامخة معتزة بعطائها في جميع العهود، لا يمكن أن يكون حاضرها المتجدد المتألق إلا امتدادا لماضيها الزاهي المشرق، ومهما تكن الصعوبات التي تلاقيها والأزمات التي تعانيها فإن لها من الحصانة المادية والمعنوية ما يوفر لها المناعة الذاتية وما يجعلها تتغلب في النهاية على الصعاب، ويضمن لها بحول الله وعونه حسن الخاتمة والمآب .

فلا يراهن أحد على أن يقابل تشبثك بحقوقك بالعناد والجحود أو يطمع في أن يضعف من قدرتك



على الثبات والصمود، فالشعب المغربي كان وسيبقى دائما ذلك الشعب المجاهد الصابر والرهان على خلاف ذلك رهان ولاشك خاسر.

شعبي العزيز،

لقد حفلت السنة المنصرمة بأحداث تعددت أوجهها وتنوعت أبعادها وتضافرت مؤكدة استمرار مسيرة التحول الذي طرأ على العالم، وظهرت بوادره قبل نهاية الثمانينات، وهو تحول عميق مترسخ في جذور الواقع، كل شيء يؤكد أنه لارجعة فيه ولا مرد له.

وإن ما جرى ويجري تحت أبصارنا من تفاعلات وتمازجات ليسهل ظاهرة ذات أثر شمولي تستهدف العالم كله بما يحتضنه من أحداث وأوضاع وأنماط سياسية وأنظمة قائمة. لقد انهارت ديكتاتوريات كانت تتسم بالتطاؤل والتعالي، تمارس الطغيان وتفرض هيمنتها بالقهر، كما تطايرت أمام أعيننا أشلاء إمبراطوريات.

وتزامنت نهاية الحرب الباردة مع نهاية الإمبراطورية السوفياتية، فتولد عن ذلك وضع جديد دخل معه العالم في عهد وحدة الاتجاه.

وبعد أن انتفت أسباب المواجهة ودواعيها بين العملاقين: الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، بدا العالم وكأنه يقف على ساق واحدة لكن الدول وإن أقرت بعجزها عن تغيير هذا الوضع فهي تميل في قرارة نفسها إلى إيجاد توازن جديد يضمن لكل منها حقوقه ومصالحه.

وعلى الصعيد الدولي يلاحظ أن دور منظمة الأمم المتحدة يقوى ويتعزز أكثر فأكثر كما يلاحظ أن القرارات التي يتعين على المجتمع الدولي اتخاذها أصبحت تتحكم فيها الأسباب والدواعي الإنسانية، مما تغير بمقتضاه المفهوم المتعارف لمبدأ عدم التدخل الدولي في الشؤون الداخلية.

لقد هب المغرب لنجدة الشعب الصومالي المهدد بخطر الفناء والانقراض. وهكذا أرسلنا إلى هذا البلد كتائب مؤلفة من مئات الجنود المؤطرين بضباطنا للمساهمة في إنقاذه.

وإن ما تقوم به هذه الكتائب من مهام إنسانية جليلة لينظر إليه من الجميع بعين الإعبار والتقدير ويطلق الألسنة والأقلام بالثناء على بلادنا والتنويه بها خاصة من شعب الصومال الشقيق الذي سخرت تجربتنا العسكرية جميع الإمكانيات لمواساته والتخفيف من مأساته.

وبذلك يكون المغرب بأبنائه العسكريين والمدنيين قد قام بدوره كاملا في هذا المجال كعضو كامل العضوية في المجتمع الأممي وكطرف أصيل في المنتدى الدولي.

ولقد كان من الطبيعي أن تترتب آثار حميدة إيجابية على انبثاق الديكتاتوريات المتسلطة وعلى سقوط الإمبراطوريات القوية وأن تسود الديمقراطية التي هي النظام البديل للديكتاتورية، لكن فكرة الديمقراطية نفسها حرفت عن أساسها ولم تحترم دائما قواعدها وغرر حكام متلهفون على السلطة بشعوبهم متسترين بالديمقراطية لإشباع شهواتهم وإرضاء نزواتهم.

والأخطر من ذلك ما نراه يعود إلى الوجود هنا وهناك من بروز النزاعات القومية والعرقية التي سبق في الماضي أن أغرقت العالم في مواجهات لا نهاية لها حيث نسمع عن مجموعات صغيرة كانت فيما مضى مندحجة في وحدات وكيانات متماسكة فأصبحت تسعى بمختلف الوسائل للانفصال مسترة بالمطالبة بالهوية المتميزة وادعاء الحق في السيادة والاستقلال.



وقد نجمت عن ذلك حروب مزقت سكان البلد الواحد وزجت بهم في خضم معاناة يصعب تصورها في عالمنا المشرف على القرن الواحد والعشرين .

لذا فدور المجموعة الدولية في هذا المجال دقيق وحاسم إذ ليس لها أن تبقى غير عابئة بهذه الحروب التي تتواجه فيها السلالات وتتعارض فيها الديانات كما لا يجوز للمجموعة الدولية أن تكتفي بما يصدر عن مجلس الأمن من قرارات تبقى بالنسبة للطرف الأقوى حبرا على ورق . إن المجموعة الدولية تملك - على العكس من ذلك - من الوسائل ما يجعلها في مواجهة هذه الحروب قادرة على وضع حد لعدم التعقل وما يمكنها من تغليب جانب التبصر وما يوفر لها فرض مبادئ روح المسؤولية والتقييد بمبادئ العدل وقواعد الشرعية .

وما الحروب التي تتواجه فيها مجموعات في جهات من أوروبا إلا حروب قبائل وعشائر أشبه ما تكون بتلك التي تواجه مجموعات أخرى في بعض جهات إفريقيا .

صحيح أن قاعدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد يجب أن تبقى مصونة محترمة، لكن هل يجوز أن يبقى العالم مكتوف الأيدي أمام ارتكاب فظائع وحشية لا تستهدف إلا إبادة بعض الأقليات .

لقد برزت إرادة جماعية دولية وتحركت لنصرة الشرعية الدولية بخوض حرب الخليج وحقت هدفها باسترجاع الكويت حقوقه المشروعة، ومع ذلك لم تنته القضية عند هذا الحد لأن مجلس الأمن اتخذ قرارات متوالية تفرض على العراق التزامات ولأن المجتمع الدولي حريص كل الحرص على أن تحترم تلك القرارات بكل دقة، وأن يوفي العراق بمقتضياتها، بل ذهبت الدول العظمى في حرب الخليج إلى حد استعمال القوة لفرض احترام تلك المقتضيات والتقييد بها .

ولكن ومع الأسف الشديد ما كل قرارات مجلس الأمن تتابع بنفس الحرص ولا كلها يعمل على تنفيذها بنفس الصرامة والحزم، بل منها ما لا يعدو أن يكون من نوع الأمانى المداعبة للهواجس، وإننا نشير بذلك إلى ما يجري في يوغوسلافيا السابقة من حرب أهلية تمزق سكانها وتثير بينهم فظائع وحشية . إن واجب الإغاثة لإنقاذ مجموعة بشرية عرقية يراد استئصالها يفرض على المجتمع الدولي أن يراجع موقفه من هذا المشكل . فهناك جرائم ترتكب كل يوم على مرأى ومسمع من الجميع وتبقى بدون عقاب، وعلى الضمير العالمي الذي يشجبها ويدينها أن يتولى معاقبتها وإلا تحمل مسؤولية خطيرة أمام التاريخ .

أما النزاع العربي الإسرائيلي، فهو يندرج هو الآخر في سلسلة النزاعات التي لا تنتهي لانعدام توفر الإرادة لإنهائها . لكننا وعندما كان هذا النزاع في أخرج لحظاته والأطراف يتجاهل بعضها البعض واللغة السائدة هي لغة العنف، كنا من السابقين الأولين الذين دعوا إلى التفاهم والتقارب والتساكن بين شعوب المنطقة منطلقين لذلك من قوة إيماننا بهذا الخيار الذي دافعنا عنه بروح المناضل المستميت في خدمة السلام، ولم تذهب جهودنا سدى بل يمكن القول - بدون أية مباهاة - إن هذه الجهود قد ساعدت شيئا ما على انطلاقة مسلسل السلام الذي يشق طريقه وهو مسلسل يجسم آمالا واسعة لأنصار السلام، خاصة منهم شعوب المنطقة . غير أنه يبقى مهددا في كل وقت بما يتخذ من مبادرات غير متبصرة نأسف لها .

ونقصد بذلك التدبير الذي صدر عن إسرائيل في حق ما يزيد على أربعمئة فلسطيني والقاضي



بطردهم من وطنهم . ومن حسن الحظ أن سارع مجلس الأمن إلى إدانة العملية فور وقوعها بحكم أن جميع القوانين وقواعد القانون الدولي تحرم الطرد من الوطن ، غير أن ارتياحنا لقرار مجلس الأمن لم يكن إلا ارتياحاً نسبياً .

وسنظل من جانبنا نعمل لئلا يتصدر السلام ولتسود روح التعاون المخلص والتساكن بين كافة شعوب المنطقة ، لكننا سنظل قبل كل شيء مقتنعين أنه ما لم يتم الاعتراف للفلسطينيين بحقوقهم في تقرير المصير وإقامة دولتهم المتمتعة بالحرية والسيادة والاستقلال ، فلن تقوم بالمنطقة قائمة لسلم عادلة ودائمة .

ونحن نرى أن للولايات المتحدة الأمريكية دوراً حاسماً في دفع مسلسل السلام نحو غايته ، وهذا ما يدركه فعلاً المسؤولون الأمريكيون ويتصرفون بمقتضاه . كما أن للعرب بطبيعة الحال وبالأحرى دوراً لا يقل أهمية عن دور الولايات المتحدة الأمريكية إذ يتحتم علينا جميعاً أن نولي سندنا ودعمنا لدول المواجهة التي تجري مفاوضات السلام والتي من حقها كدول ذات سيادة أن تقرر مصيرها كيف تشاء لكن من حقها علينا كذلك وهي تنشُد السلام أن تلقى منا دعماً إجماعياً كاملاً لا تحفظ فيه .

لقد ظل العرب متراسين ثابتين في صف واحد خلال المواجهة ، فعليهم الآن أن يظلوا متراسين ثابتين في هذه الفترة التي تقترب فيها من السلام المنشود .

ولقد كانت دعوتنا إلى التضامن العربي أساس فحوى الرسالة التي حملناها إلى أشقائنا رؤساء الدول الذين خصصوا لنا استقبالا أخوياً حاراً خلال زيارتنا الأخيرة لعواصم كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية السورية .

وإننا بهذه المناسبة نجدد عبارات الشكر والامتنان لما أحاطنا به أشقاؤنا ملوك ورؤساء وأمراء هذه الدول من كريم العواطف وما أعبوا لنا عنه من نبيل المشاعر في كل مرحلة من تلك الزيارة ، جعلنا نرتاح أشد ما يكون الارتياح إلى جو العلاقات الأخوية القائمة بيننا ، كما جعلنا نطمئن إلى نجاح المساعي المتواصلة لتحقيق سلم عادلة كفيلة بضمان حقوق شعوب المنطقة .

ولقد كانت زيارتنا تلك زيارة مثمرة على أكثر من صعيد وساهمت بالخصوص في التقريب بيننا وتوحيد نظرتنا بالنسبة للقضايا المشتركة وفي طليعتها ما يتصل بمصير العالم العربي الإسلامي وحثمية تعزيز التضامن الذي يطبع علاقاتنا .

شعبي العزيز ،

أما على الصعيد الداخلي فقد عرف المغرب تطوراً متنوعاً حقق له تقدماً ملحوظاً في كل قطاع ، ولاغرو فبفضل موقعه الجغرافي كمنطقة تواصل ظل دائم العلاقة مع عالمين وحضارتين مختلفتين : العالم الإفريقي وحضارته والعالم الأوروبي وحضارته ، هذا إلى جانب اندماجه في العالم العربي بحكم عروبه .

وبما أنه ظل متشبهاً بشخصيته ولا يملك أن يتجاهل الواقع المحيط به فقد ميزت تاريخه سمتان تبدوان متعارضتين ولكنها تشخصان صورته وتشكلان حقيقته هما ميله إلى التفتح العالمي وانجذابه إلى واقعه المتميز ، فإذا كانت المعاصرة تستهويه بما تمثله من قيم وآمال فإنه لا يقبل الانسلاخ عن مقوماته ولا التخلي عن مكوناته وكل من لا يستوعب هذا التوجه المغربي المزدوج لن يستطيع أن يفهم المغرب في عمقه وعلى حقيقته .



إن جغرافيتنا وتاريخنا يفرضان علينا أن نظل حذرين يقظين ولكن دون أن نغفل أو نتجاهل ما يجري حولنا وهذا هو ما جعلنا دائما متابعين ما يعتري العالم من تقلبات متبهرجة إلى ما يجري على ساحته من تطورات ومهتمين أكثر من ذلك كله بما يحققه المغرب من تقدم وما يجري فيه من تحول .

إن بلادنا حققت ولله الحمد ، وثبة رائعة لها في الداخل تقدير كبير وربما هي أكثر تقديرا في الخارج وكما سبق أن قلناه إن هذه الوثبة منحت المغرب جواز الدخول إلى المسرح الدولي للقيام بدوره الكامل .

وهذا التقدم الذي يترسخ في أعماق المغرب ويطبع واقعه يفرض علينا أن تعكسه قوانيننا بدءا بميثاقنا الدستوري .

ولقد اتجهنا منذ أمد بعيد إلى تعديل دستورنا ، تحفنا لذلك عدة أسباب :

-أولها أن شعب المغرب اليوم راشد قادر على تحمل مسؤولياته ، فمن الطبيعي أن نمكنه من الوسائل التي تكفل له صنع مصيره .

-وثانيهما أن المغرب دولة القانون ولا يمكن تصور هذا المفهوم دون أن يكون رعايانا الأوفياء في مأمن من كل تعسف ومحضنين من كل استبداد ، وأن تضمن لهم قوانين البلاد حقوق المواطن وتوفيق تشريعاتنا بين تمتيع المواطن بالحقوق وبين التزاماته بالواجبات ، وأن تتقيد العدالة في أحكامها بهذه المقتضيات التي توفر الحق كاملا غير منقوص دون أن تتساهل في الإخلال بالواجبات .

ومهما كانت مشروعية هذا الشعور ، فإنه لا ينبغي أن ينسبنا حقيقة الواقع ، ولذا حرصنا دوما على ربط مقتضيات الفعالية بمتطلبات وضع المغرب العصري كدولة قانون .

وبمقتضى ذلك جاء دستورنا المعدل يخول لحكومتنا من المسؤوليات أكثر مما كان لها في السابق . وموازاة لذلك أعطى لمجلس النواب سلطات واسعة سواء في علاقاته مع الحكومة أو فيما يتعلق بحزمة القانون ، وبذلك يكون الدستور قد يسر للمغرب القيام بمسيرة جديدة في وجهة المعاصرة والديمقراطية .

وبموجب ذلك نشأت مؤسسات منتخبة منبثقة عن الدستور وستنشأ أخرى في الأمد القريب والأجل المحدد .

وحتى نضمن للمؤسسات الجديدة المنتخبة ما يلزم أن تتسم به من مصداقية وأصالة كاملتين ، عمدنا للسهر على نزاهة العمليات الانتخابية إلى اتخاذ عدة تدابير منها إنشاء لجنة وطنية برئاسة وإحداث لجان جهوية لمراقبة عمليات الانتخابات . ومن التدابير المتخذة إدخال تعديل على حكومتنا لتحقيق هذين .

أولاً: السماح للمتممين للأحزاب السياسية من وزرائنا بالتحلل من المسؤولية ليتسنى لهم خوض الحملة الانتخابية بكل حرية ودون أدنى تحفظ .

ثانياً: وضع جميع الأحزاب على قدم المساواة وإيلاء كل منها حظا متساويا مع نظيره في المنافسة الانتخابية .

ولقد تحققت أهدافنا كاملة على صعيد الانتخابات الجماعية وانتخابات الغرف المهنية ، وستجري انتخابات ثلثي أعضاء مجلس النواب بالاقتراع العام المباشر ، وإثرها يتم انتخاب ثلثه الباقي بحيث يصبح مجلس النواب مكتملا جاهزا في يونه للشروع في عمله .



وبذلك ستكتمل للمسلسل الانتخابي جميع حلقاته ويدخل المغرب في نيابة تشريعية جديدة هي الأولى في ظل الدستور المعدل .

وإلى جانب ما حققه المغرب من تغيير وتطوير في بنياته السياسية، واصل جهوده في تطوير بنياته الإدارية وإرساء نظام اللامركزية وتدعيم قدرات الجماعات المحلية وتركيز دورها، فقد عرفت السنة الحالية إصلاحات هامة من شأنها أن تدخل على نظام اللامركزية الذي اخترناه تطوراً عميقاً يعطي اللامركزية حركية أكثر ويزودها بنفس أقوى .

إن رفع الجهة إلى مستوى الجماعة المحلية الذي نص عليه الدستور الجديد يشكل ولاشك - واحداً من الإصلاحات الهامة التي تمت خلال السنوات الأخيرة إذ ستحتفظ كل جهة بخصوصياتها دون أن ينقص ذلك من التمازج والوحدة الوطنيين . وعلى مستوى الجماعات المحلية تمت إصلاحات هامة منها:

-مراجعة التقسيم الجماعي الذي رفع عدد الدوائر الحضرية والقروية من 856 إلى 1544 دائرة وهو ما سيكفل لسائر أجزاء المملكة الانتفاع بالبنيات الأساسية والتجهيزات الجماعية ويسر لها قطف ثمار التنمية والتوسع الاقتصادي .

-ومن الإصلاحات الهامة كذلك نقل مسؤوليات المدرسة الابتدائية والصحة الأساسية إلى اختصاصات الجماعة المحلية، فهذا مكتسب هام لحق مشروع وتجربة رائدة نتمنى لها النجاح .

وأخيراً فمن منطلق وجوب المحافظة على جمال مدننا وحماية هندستنا وإثراء مضامينها، عرف مجال التعمير تغييرات وفرت إعادة النظر في بنيات مرافقه وشملت في آن واحد تحويل النصوص وتنظيم هيئة المهندسين وإحداث وحدات جديدة للدراسة والتسيير والمراقبة كما تم إحداث مفتشيات جهوية للسكنى ووكالات معمارية جديدة .

وعلى صعيد آخر قررنا الشروع في إنجاز برنامج واسع يقوم على إعادة النظر في تجهيزات الشمال البنيوية بما يضمن تنميته الشاملة .

ولقد سبق لنا أن حددناه وأعلننا عن خطوطه العريضة، وسيتم تحقيقه بمشاركة مجموعة من أصدقائنا في الخارج أوروبيين وغيرهم .

شعبي العزيز.

برهن الاقتصاد المغربي طيلة السنة المنصرمة على مدى قدرته على المقاومة وأهليته للتصدي ومواجهة ما يعرفه الوضع الاقتصادي العالمي من تقلبات . وقد تيسر له ذلك بفضل السياسة الاقتصادية والمالية السليمة التي انتهجناها .

ومع هذا فالتقلص الذي عرفه أخيراً معدل النمو الاقتصادي العالمي بالمقارنة مع ما كان متظراً، جعل وتيرة تصريف صادراتنا في الأسواق العالمية تتباطأ بسبب تراجع الطلب . أما الإنتاج الفلاحي فقد تضرر هو أيضاً بالجفاف مما أدى إلى انخفاض محصول الحبوب بأكثر من الثلثين وإلى تدني مستوى دخل سكان البادية .

وللتخفيف من آثار الجفاف على الدخل والتشغيل في الوسط القروي اتخذت عدة تدابير ترمي إلى إعادة جدولة ديون الفلاحين وإلى دعم موارد الصندوق الوطني للقرض الفلاحي . وكما قلناه في خطاب



سابق لنا في الشهر الماضي سيكون من خطتنا المقبلة إن شاء الله إعفاء الفلاحين من الضرائب إلى سنة 2020.

ومن جهة أخرى فإذا كان عجز مبادلاتنا الخارجية، قد ثقل لأن تصريف صادراتنا لم يصل إلى الحجم الذي كنا نتوقعه ولأن وارداتنا من المواد الغذائية قد زادت، فإن حساباتنا الخارجية عرفت في مجملها تحسنا ملموسا بفضل تزايد مداخيل السياحة وارتفاع حجم التحويلات المالية الواردة على المغرب من أبنائنا المقيمين بالخارج، وبفعل الاستثمارات الخارجية المتزايدة التي تشخص ما يتمتع به اقتصاد المغرب من ثقة من لدن الأوساط المالية الأجنبية ورجال الأعمال الدوليين.

ومع أن الوضع العام غير مساعد فإن المغرب استطاع أن يحقق تحسنا في توازناته الداخلية والخارجية وأن ينجح في تقليص حجم التضخم المالي، والفضل في ذلك يعود إلى الإصلاحات البنوية التي أدخلناها على صعيد التجارة الخارجية والتبادل التجاري والنظام المالي والمقاولات العمومية.

إننا مرتاحون إلى تحقيق ذلك التقدم في المجالات السالفة الذكر، لكن ما يعرفه المحيط الدولي من ارتباك واضطرابات يفرض علينا بذل المزيد من الجهد والتزام جانب كبير من الحيلة واليقظة.

ومن المسلم به اليوم في عالمنا أن وتيرة نمو أي اقتصاد مرتبطة بمدى اندماجه في الاقتصاد العالمي ومن ثم فإن تفتحنا على الخارج خاصة من خلال تحقيق وضعية شراكة المغرب مع المجموعة الأوروبية وهو ما نتفاوض عليه معها، سيضع بلادنا أمام تحد لا بد من رفعه ورهان لا بد من كسبه.

ومن أجل ذلك، فأفاق المستقبل القريب تلوح ذات أهمية بالغة، خاصة على الأمد القصير حيث سنوضع أمام اختبار من لدن الأوساط المالية الدولية لمقدار وفائنا بالتزاماتنا وانتفاعنا بفوائد تفتحنا وانصهارنا في الاقتصاد العالمي.

ولن نستطيع كسب رهان تفتحنا إلا إذا ازداد اقتصادنا قدرة على المنافسة وإلا إذا استقر نظام قابلية الدرهم للتحويل على مستوى العمليات الجارية، وهذا ما سعيينا بالفعل إلى تحقيقه.

وعلى الصعيد الاجتماعي تقرر تنظيم عمليات واسعة على الصعيد الوطني تستهدف تحقيق الانخراط الفعلي لفئات المأجورين الذين ينص القانون حاليا على وجوب استفادتهم من خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعمل تدريجيا على توسيع نظام الضمان الاجتماعي وتعميمه على جميع المأجورين في جميع القطاعات.

وفي مرحلة أولى من هذا العمل تقرر إدراج مأجوري مقاولات الصناعة التقليدية ضمن لائحة المنخرطين وجوبا في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ويجري حاليا الإعداد لوضع هذا القرار حيز التطبيق.

وفي ما يخص قطاع الصحة قررنا وضع نظام للتأمين الإجباري على الصحة يغطي نسبة 50 بالمائة من مصاريف الأسر ويترك الفائض لتغطية اختيارية، وسيتم تعميم هذا النظام تدريجيا على مختلف الفئات الاجتماعية وسيرتكز على مبدأ الاستفادة من مؤسسات الاحتياط الموجودة.

وينتظر في هذا الإطار أن يرتفع عدد المواطنين المستفيدين من التأمين على الصحة من ثلاثة ملايين حاليا إلى ثمانية ملايين في المرحلة الأولى من بدء العمل بنظام التأمين المقرر هذا ويتم حاليا اتخاذ



الترتيبات اللازمة لوضع هذا النظام حيز التطبيق .

ولقد عرف المجال الإعلامي الوطني تطورا في الكم والكيف ، تميز على الصعيد السمعي والبصري بتوسع ملحوظ للقناتين الوطنيتين العامة والخاصة وتطوير برامجهما واقتنائهما لأخر التقنيات التكنولوجية . كما تميز هذا القطاع بالثبات اليومي على القمر الصناعي «أوتلسات» حيث تمكن عشرات الملايين من النظارة في مختلف القارات من متابعة برامج التلفزة الوطنية .

وستكون ذكرى عيد العرش المجيد مناسبة سعيدة للشروع الرسمي في البث التلفزيوني عبر الأقمار الصناعية .

وقد تميزت السنوات الأخيرة بارتفاع مهم لعدد عناوين الصحف بلغ أكثر من 400 جريدة يومية وأسبوعية ودورية كما تميز بالدعم المالي والمعنوي الذي تقدمه الدولة للصحافة بغية تطويرها وإشعاعها .

وقد تمت كل هذه الخطوات الإيجابية في مناخ حرية التعبير والموضوعية والمسؤولية مما ميز المجال الإعلامي الوطني وجعله يتطلع إلى المناظرة الوطنية الأولى للإعلام التي ستعقد في مطلع شهر أبريل المقبل بمشاركة كافة الفعاليات الصحافية والعامة في قطاع الاتصال وهي المناظرة التي تضافت جهود الجميع لإنجاح أعمالها .

هكذا شعبي العزيز، يمضي المغرب في وجهة التقدم والازدهار رغم ما يغمر العالم من مظاهر الفوضى والاضطراب ويتابع مسيرته البناءة في الداخل والخارج بكل ثقة وطمأنينة وتبصر ودونما تعال ولا تطاول .

إن إعداد المغربي المعترف بكرامته المتمتع بكامل حقوقه وحرية، هو شغلنا الشاغل الذي لا يصرفنا عنه صارف ولا يحول بيننا وبينه حائل ، وهو الهدف النبيل الذي سنحققه بتوفيق الله وعونه وفضله ومنه ، وبما يتوفر لدى كل فرد من رعايانا من كامل الاستعداد وما تتيحه لنا امكانيات البلاد فلنمض على مسيرتنا متحدين في صف مرصوص واحد متأهبين لاستقبال الغد الواعد .

شعبي العزيز،

في هذه اللحظة التي نتوجه إليك فيها بهذا الخطاب وأنت في نشوة الفرحة الكبرى مغمورا بجلال الذكرى ، علينا أن نقف مشيدين بمؤسس هذا العيد جلاله والدنا محمد الخامس أب الأمة وحامي الديار ومنقذ المغرب من الاستعمار، مشيدين ببطولته في ملحمة تحرير الوطن والمواطن ومقتبسين من ذكرى سيرته العطرة ما يلهمنا المزيد من الصمود في مسيرتنا الطافرة مترحمين في خشوع على روحه الطاهرة الزكية داعين الله له بحسن المثوبة في الدار الباقية ، وأن يبوئه مقعد صدق بين أوليائه الصالحين ويجعل هذه البلاد وفيه دائما لذكراه وسائرة على نهجه إلى يوم الدين .

ولنتوقف وقفة استذكار مترحمين على شهدائنا الأبرار الذين بذلوا أرواحهم فداء للبلاد في ملاحم البطولات والجهاد وأثروا موت الشهادة لتظل الأجيال المتعاقبة بعدهم في اطمئنان وسعادة ، فبفضل والدنا المجاهد وبفضلهم نسعد اليوم . فلنظل أوفياء لهم ذاكرين دائما عوارفهم وأفضالهم .

وتحية ملؤها الرضى والتقدير نرزيها إلى قواتنا المسلحة الملكية وإلى قوات الدرك والأمن والقوات



المساعدة المرابطة لحماية أقاليمنا الجنوبية من كل عدوان والرافعة أعلام النصر عبر وطننا وفي كل مكان،
منوهين بكفاحها وقدراتها النضالية مشيدين ببطولاتها المثالية.

اللهم أنت ربّي إليك أتوجه وأنيب، وأنت العليم بذات الصدور لا يخفى عليك سر ولا يغيب،
إنك ربّي تعلم أني وهبت نفسي لخدمة الشعب والبلاد وأنّي لا أعمل إلا ما أعتبره خيرا للعباد، فأثبني
اللهم على قدر نيتي، وحقق لي ما أسعى فيه لخير شعبي وأمتي ووفقنا ليكون الحاضر أحفل بالعطاء من
الماضي وأغزر، والمستقبل أشد إسهادا لشعبنا وأكبر.

وأسألك اللهم أن تحيط هذه البلاد بجميل عنايتك وتشملها بسابغ رعايتك، وأن تديم علي وعلى
شعبي ما بيننا من تلاحم وما يوثق صلتنا من تفاهم، وأتوكل عليك أن تديم نعمة الحب المتبادل
النابض به قلبي وقلبه «ومن يتوكل على الله فهو حسبه».

صدق الله العظيم، والسلام عليكم ورحمة الله.

9 رمضان 1413 الموافق 3 مارس 1993